



الجزائر: استعانة إجراء الانتخابات
الرئاسية في يوليو

03

الجمود يخيم على اتفاقيات اقتصادية
طال انتظارها بين العراق والأردن

04

وزير الشباب يلوح بمقاضاة
المستشار القانوني لاتحاد الكرة

05

«اكتشافات نينوى وبابل»:
علم الآشوريات وما وراءه



ALJOURNAL الجزورنال

رقومية سياسية اقتصادية مستقلة | journaliraq.com | 8 صفحات متنوعة

الاثنين 3 حزيران 2019 العدد 598 issue Mon.3 Jun. 2019

الاتاوات تهدد استمرار عمل الشركات الاجنبية في العراق

بغداد – المحرر السياسي

فيما تواصل الحكومة العراقية ابرام عقود مع شركات اجنبية كبرى لتحسين الطاقة الكهربائية وزيادة انتاج النفط اضافة الى معالجة قطاعات اخرى، تكشف مصادر رفيعة عن تراجع رغبة تلك الشركات تنفيذ مشاريعها بسبب الاتاوات التي تفرض عليها من جهات متنفذة.

وتقول مصادر رفيعة ان من بين الشركات التي تتعرض للابتزاز هي شركة سيمنز الالمانية والتي لم توقع فعلياً الى الان العقود بما يتعلق بالكهرباء انما كل ما حصل مذكرات تفاهم وعن عمل الشركة في العراق وكيف يتم التعامل مع الجهات التي تاخذ اتاوات من اي شركة أجنبية.

واضافت ان شركة سيمنز عملت على ابرام عقد مع شركة محلية بثمن تتكفل بالتعامل مع الشقاقات بعد فشل الدولة واجهزتها في حل الموضوع.

واشارت المصادر الى ان فرض الاتاوات اصبحت مشكلة مستعصية وتسببت بجعل العراق بيئة طاردة للمستثمرين، مبيئة ان عصابات الاتاوات تكف وراءها

جهات سياسية متنفذة لكي تحصل شركاتها المملوكة على العقود الاستثمارية، موضحة ان شركات فرنسية وبريطانية واميركية تدرس ايضا الانسحاب من الفرص الاستثمارية مالم يتم حل مشكلة الاتاوات.

وتنوه المصادر الى ان سوء الأداء الحكومي وغياب محاسبة المتورطين بالفساد و وراء انتشار مافيات الفساد بشكل كبير نتيجة التآثيرات والضعفوات السياسية.

وتابعت المصادر ان العصابات التي تمارس الاتاوات بشكل علني منهم من يستفاد من الغطاء السياسي والديني والقانوني الذي يربديه ويعمل بحرية في ظل غياب المحاسبة والرقابة، مطالبين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلد أن تنتبه لخطورة هذه الآفة على مستقبل البلد وأمنه واستقراره وعليها أن تدرس

بغداد – الجورنال

يتعامل القضاء العراقي مع مصائر أكثر من ألف طفل أجنبي لأيوين انتميا إلى تنظيم "داعش" الإرهابي وخلفاهم في العراق بعد دحر التنظيم وتحريد الأراضي من قبضته.

وتعبر أصول أغلب هؤلاء الأطفال إلى دول شرق أوروبا، لاسيما طاجكستان وروسيا وتركيا، وتتولى المحكمة الجنائية المركزية في بغداد تسليمهم كل إلى بلده الأم بعد اجراءات قانونية دقيقة، لافتة إلى

المشكلة بجدية وتضع الحلول الناجعة لوقف استفحالها وذلك بسن حزمة من القوانين الصارمة لمحاسبة الفاسدين والمتورطين في جميع النشاطات التجارية والاقتصادية غير القانونية.

وانسحب موظفيني شركة نفط "اكسون موبيل" من محافظة البصرة، التي وصفتها الحكومة العراقية بأنه اجراء"غير مقبول ولا مبرر.

وابرمت وزارة الكهرباء في مقر المستشارية الالمانية ببرلين، مع شركة سيمنز الالمانية، اتفاقاً لتنفيذ خارطة طريق تطوير قطاع الكهرباء في العراق، وفي بيان للوزارة أوضحت فيه ان هذا الاتفاق يمثل بداية لعلاقة استراتيجية بين جمهوريتي العراق وألمانيا، تبدأ بملف الطاقة والشؤون الاقتصادية، حيث ستضع هذه الخارطة مفهوماً شاملاً لقطاع الطاقة الكهربائية في العراق (الانتاج، النقل، والتوزيع)، والتي ستكون مدة تنفيذها اربعة أعوام، بقيمة (١٤) مليار و(٦٥٠) مليون يورو.

وبينت الوزارة ان الاتفاق سيضيف الى منظومة الكهرباء الوطنية طاقات إنتاجية تصل الى (١١) الف ميكاواط، فضلاً عن تجهيز العديد من المحطات التحولية (٤٠٠)، (١٣٢) ك.ف، وخطوط نقل طاقة كهربائية، حسب احتياج وزارة الكهرباء، الى جانب اضافة وتنفيذ مشروع شبكة توزيع الطاقة الذكية، في مناطق منتخبة، كأساس لتطوير الشبكات في جميع محافظات البلاد.

ونصت فقرات الاتفاق على تنفيذه بمديات ثلاثة، القصير (المعدل) مدته عام واحد، تم ابرامه بمبلغ (٧٠٠) مليون يورو، سيتضمن تجهيز (١٣) محطة تحولية (١٣٢) ك.ف، ومنظومات تبريد للمحطات الانتاجية، وتجهيز وحدات توليد طاقة سريعة النصب، حيث ستضيف هذه المرحلة (٧٥٠) ميكاواط الى المنظومة، اما المرحلة الثانية (المدى المتوسط) فمدتها عامين، والمرحلة الثالثة (المدى الطويل) مدتها اربعة أعوام.

يمتلك أوراقا ثبوتية كونه دخل الى البلاد مع زويه من بلدان مختلفة، ومنهم من لا يحمل أية أوراق لعدة أسباب منها أنه ولد في طريق القوم الى العراق في بلدان مجاورة مثل سوريا ومنهم أيضا من ولد في المحافظات العراقية التي كانت تحت سيطرة داعش، لافتا إلى "ولادات أخرى حصلت داخل دور الاصلاح التابعة لوزارة العدل".

وأضاف قاضي التحقيق أن "أعمار الأطفال تتراوح بين حديثي الولادة (أقل من عام) الى عمر 16 سنة"، مؤكدا أنهم "مودعون حاليا في دور الاصلاح

العراقية مع مهامهم الحكومات بأحكام تصل الى الاعدام والمؤبد او اقل من ذلك عن جرائم انتمائهن الى تنظيم داعش الإرهابي والمشاركة في العمليات الإرهابية وارتكاب جرائم أخرى".

ولفت قاضي التحقيق إلى أن "مجلس القضاء الاعلى يتعامل مع هذا الملف بموجب القوانين الدولية والاتفاقيات إذ يتم ابلاغ السفارات لحضور ممثلها جلسات المحاكمة التي تجري لرعياهاهم من قبل المحاكم العراقية ان جرت مفاتحة جميع السفارات والقنصليات الموجودة بالعراق ممن تعود

أن دولاً تطالب بهم وأخرى تتنصل عن تسليمهم، فيما كشفت عن أعداد الأطفال الذين جرى ترحيلهم حتى وقت إعداد هذا التقرير.

ويتحدث قاضي تحقيق المحكمة الجنائية المركزية المختصة بنظر قضايا الإرهاب عن "متابعة القضاء ملفات أكثر من 1000 طفل أجنبي مودعين في دوائر الاصلاح العراقية من أبوين ينتميان لتنظيم داعش الإرهابي".

وقال القاضي المختص بنظر قضايا الأجنب وملف أطفال داعش، إن "هؤلاء الأطفال منهم من

القضاء يقرر مصير أكثر من 1000 طفل أجنبي خلفهم "داعش"

بغداد – الجورنال

يتعامل القضاء العراقي مع مصائر أكثر من ألف طفل أجنبي لأيوين انتميا إلى تنظيم "داعش" الإرهابي وخلفاهم في العراق بعد دحر التنظيم وتحريد الأراضي من قبضته.

وتعبر أصول أغلب هؤلاء الأطفال إلى دول شرق أوروبا، لاسيما طاجكستان وروسيا وتركيا، وتتولى المحكمة الجنائية المركزية في بغداد تسليمهم كل إلى بلده الأم بعد اجراءات قانونية دقيقة، لافتة إلى

مساع لدمج النصر والقانون قبل مؤتمر الدعوة

بغداد - الجورنال

كشفت القيادي في حزب الدعوة الإسلامية علي الأديب، عن وجود مساع لدمج ائتلافي النصر ودولة القانون بقيادة قائمة واحدة خلال الانتخابات المقبلة، وقال الأديب، إن "التقارب بين ائتلافي دولة القانون برئاسة نوري المالكي والنصر برئاسة حيدر العبادي وصل إلى

التفاهم النبائي والتنسيق في توحيد الموقف السياسية. وأضاف، ان "قيادة الحزب تسعى في الوقت الراهن الى دمج الائتلافيين بقائمة واحدة خلال الانتخابات المحلية المقبلة لزيادة لتوحيد الجهود المشتركة. وأوضح الأديب إن "المفاوضات الحالية بين الدعوة تتركز حول تنسيق الجهود وعدم تشتيت الحزب وتحديد موعد المؤتمر العام لاختيار قيادات جديدة للحزب.

بغداد - الجورنال

كشفت مصادر مطلعة عن تجميد مفاوضات استكمال الكابينة الوزارية وقالت المصادر، ان "المفاوضات بين الكتل السياسية بشأن استكمال الكابينة الوزارية متوقفة، لأسباب منها سفر الرئاسات الثلاث الى الخارج والخلافات بين الكتل السياسية. وأضاف، ان "استئناف المفاوضات

تجميد مفاوضات استكمال الكابينة الوزارية

بغداد - الجورنال

كشفت مصادر مطلعة عن تجميد مفاوضات استكمال الكابينة الوزارية وقالت المصادر، ان "المفاوضات بين الكتل السياسية بشأن استكمال الكابينة الوزارية متوقفة، لأسباب منها سفر الرئاسات الثلاث الى الخارج والخلافات بين الكتل السياسية. وأضاف، ان "استئناف المفاوضات

المتقاعدون فريسة لعصابات السرقة أمام منافذ صرف الرواتب

بغداد – الجورنال

تفاقت في الآونة الأخيرة بغداد وبعض المدن عصابات لسرقة رواتب حملة بطاقات الصرف الآلي (كي كارد) ومثيلاتها من الموظفين والمتقاعدين في ظاهرة تكشف بعض التحقيقات في جرائمها أنها منظمة وأخرى تمت بعشوائية. العصابات التي ترتكب هذه الجريمة تستخدم وسائل مختلفة للاحتيال على الضحايا، مستغلين تقدم اعطال المتقاعدين وصعوبة حركتهم، فيما يقول قضاة تحقيق تحدثوا إلى "القضاء" أن "هذه العصابات لديهم علم مسبق بتاريخ تسليم الرواتب عن طريق منافذ الصرف. ويقول قاضي أول محكمة تحقيق البياع إحسان مجيد حنون إن "انتشار عصابات لسرقة الأموال المتحصلة من منافذ تسليم البطاقات الذكية لصرف الرواتب التي تم توطينها تفاقم بالوقت الحالي لكثرة

مكاتب ومنافذ التسليم واستخدام المتقاعدين وأغلب موظفي الدولة لهذه البطاقات الذكية لاسيما بطاقة الكي كارد. وعن طبيعة هذه الجرائم يلفت إحسان إلى أنه "لم ترد إلى محكمة تحقيق البياع قضايا من هذا النوع تصنف على أنها جرائم منظمة سوى ورود العديد من الاخبارات حول سرقة الرواتب بعد استلامها من هذه المكاتب وبطرق عدة تدل اغلبها على كون الضحية كان مستهدفا وأن هناك ترتيبا من قبل السراق للقيام بجرائمهم لتتبعهم الضحية أو أن تكون هناك مراقبة مكاتب صرف الرواتب"، مشيرا إلى أن "أغلب هذه الجرائم تقع بالقرب من هذه النوافذ لكنه لم يتم القبض على عصابة منظمة تقوم بهذه السرقات، سوى أفراد متفرقين. ويذكر قاضي التحقيق أن "المحكمة وردت إليها قضايا عديدة منها قيام شخصي باستخدام سياراتهم العمومية كيا بسرقة رواتب متقاعدين استقلوا سياراتهم بعد



استلامهم المبالغ من منفذ صرف البطاقات الذكية"، لافتا إلى أن "الضحايا قدموا إخبارا عن الحادثة وبعد التحري والتحقيق تمكنت المحكمة وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية من إلقاء القبض عليهما وإتمام كافة الإجراءات القانونية بحقهم وصدقت أقوالهم بالاعتراف بهذه السرقات وقد أحالتهم المحكمة بدورها إلى محكمة الجنابات المختصة لإصدار قرار العقوبة وفق قانون العقوبات العراقي. وأوضح إحسان أن "أي منفذ للأموال معرض للسرقة لأن هناك أوقات ومواعيد للصرف وهذه المكاتب والمنافذ ليست مؤمنة كالمصارف وبالتالي من السهولة مراقبتها وتتبع روادها لاسيما المتقاعدين. بدوره، بني القاضي محمد سلمان قاضي تحقيق محكمة الكرخ إن "المادة القانونية التي يحال فيها المتهمون بسرقة الرواتب المصروفة عن طريق الكي كارد يكفيها القانون حسب وقائع القضية التي تحدثها

مجرماتها وظروف الجريمة ولا يوجد نص ثابت في تحديد العقوبة، ولكن وصف هذه الجرائم في الأغلب جريمة منظمة انتشرت في الفترة الأخيرة وليست مفردة كونها تتطلب تعاون أكثر من شخص وتكون باتفاق مسبق واختيار المكان والزمان فان التكييف القانوني لها يكون حسب المادة 440 من قانون العقوبات العراقي والذي يعتبرها جنابة وليست جنحة وتتراوح الأحكام فيها من السجن المؤبد إلى المؤقت لارتكابها من قبل شخصين أو أكثر وللحد من انتشارها فتكون العقوبة مشددة فيها. ويلفت سلمان، إلى أنه "لدى محكمة تحقيق الكرخ الكثير من هذه القضايا التي يلقي القبض عليها بشكل مستمر كون هذه العصابات تتواجد دائما بالقرب من منافذ صرف رواتب الموظفين ولاسيما المتقاعدين إذ يستغلون كبر سنهم وبطرق احتيالية كثيرة لا تخلو من الاعتياد والخبرة في ممارسة هذه الجريمة.